دبلوماسية الإغاثة وتحفز العلاقات السياسية: موقف مصر من كارثة الزلزال في تركيا

خيري عمر

الاتصالات المصرية مع تركيا خلال محنة الزلزال جاءت ضمن إطار اقتراب البلدين من المصالح الثنائية، وكانت هذه الأزمة الطارئة مُحفزاً لتنشيط السياسة الخارجية والبحث عن الفرص المحتملة وتفكيك القيود المرتبطة بها.

مع وقوع كارثة الزلزال بمناطق جنوبي تركيا، بدت أهمية مناقشة الترابط ما بين الأزمات الناتجة عن الظواهر الطبيعية والعلاقات السياسية بين الدول. وبجانب سلسلة شحنات الإغاثة، جاءت زيارة وزير الخارجية المصرية، سامح شكري، لتركيا في إطار سلسلة من اللقاءات التشاورية لمراجعة المرحلة الماضية. وهو ما يثير النقاش حول الاتجاهات المحتملة للعلاقات السياسية بين البلدين.

وفي اليوم التالي لوقوع الزلازل، بدت النزعة الإنسانية والتضامن واضحة، بدأت باتصالات بادر بها المسؤولون

المصريون، وذلك للإعلان عن حزمة مساعدات والثقة في سياسة الإنقاذ التركية. وبدأت حملة المساعدات في 8 فبراير الماضي بإرسال 5 طائرات عسكرية محملة بالأدوية والمواد الطبية. وفي 22 فبراير الماضي، وصلت طائرتا شحن عسكرية وسفينة إمداد محملة بشحنات من المساعدات التي

لم تقتصر على توريد الخامات، ولكن صاحب الكلام الرغبة في بث الثقة وإحياء التاريخ المشترك، وهنا، كشف التفاعل النشط من جانب الممثلين الديبلوماسيين لدى البلدين أهمية التحرك متعدد المستويات السياسية في تحويل الصورة نحو المراجعة المفتوحة.

وحسب السياقات السابقة، يمنح الاتصال على مستوى القمة بمناسبة الزلزال المستويات الأخرى صلاحية التقدم في المسارات المختلفة. في هذا السياق، كشفت زيارة وزير الخارجية سامح شكري في 27 فبراير عن تلاقي الرغبة في استكمال مشوار عودة العلاقات لمستواها السابق، كما تضمنت هذه التأكيد على التضامن الشعبي وتوسيع خيارات المصالح المشتركة والمساهمة في الاستقرار الإقليمي. تعكس هذه الخطوة نوعاً من الإدراك المشترك يتجاوز احتياجات الإغاثة والضرر الكارثي لسلسلة الزلازل إلى الخروج من تباطؤ مسار استعادة العلاقات. على أية حال، تظل المساعدات لغرض الإغاثة والإعمار تعبيراً عن حسن النية وشكلًا رمزياً، لكنه في ذات الوقت، يستكمل طريق النقاش حول المصالح الحيوية وخفض التهديد الأمني المشترك.

وفي سياق ترابط تطلعات البلدين، يمكن النظر للقاء وزيري الخارجية امتداداً لعمل اللجان الديبلوماسية خلال القترة الماضية، حيث يتم ترتيب مسار التقدم للعلاقات الثنائية، بداية من الجوانب الفنية، الانتقال للمستوى الوزاري وأخيراً المستوى السياسي. وقد استند وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، للقاء الرئيسين، طيب أردوغان وعبد الفتاح السياسي، في مونديال قطر، كأساس للحراك وترتيب الخطوات اللاحقة لتكون السياسة الخارجية توجهاً لتجميع المصالح.

وبالتزامن مع لقاء وزيري الخارجية، تعمل مصر على التحضير لمسار

تشاوري لتحديد موضوعات النقاش وتسارع استعادة العلاقات، وذلك تحت مظلة استعادة علاقات البلدين. ورغم وضوح الطابع البيروقراطي، يميل سياق التصريحات واحتفاء تركيا بالوفود المصرية إلى تزايد فرصة تجاوز تداعيات المرحلة السابقة. وهو ما يجعل التضامن الإنساني ضمن سياق سياسي وليس حدثاً منفرداً، بشكل يساعد على تحويل الرغبة في استعادة مسار العلاقات لسياسات مشتركة.

ورغم توقف الزيارات الرسمية لعشر سنوات خلت، ظل الطابع الودي قائماً، سواء في الملتقيات الدولية أو في الحديث غير المباشر، لم ينقص منه إشارات القلق من الأزمة في شمال سوريا أو اختلاف منظور التعامل مع أوضاع شرق البحر المتوسط والأمن في ليبيا. فعلى اية حال، لم يحدث انقطاع في مصالح أو علاقات البلدين خلال تلك السنوات.

وبتجاوز تطور التبادل التجاري والقابلية للاستثمار المباشر، لم تحدث يدخل البلدان في أزمات ديبلوماسية طويلة، بل كان هناك حرص على إبقاء العلاقات مفتوحة عند مستوى القائم بالأعمال.

وعلى مستوى التناظر، تسير العلاقات المصرية التركية في حِزَم متقابلة على المستويات الرسمية والشركات الاستثمارية، ما يُشكل حالة من تضافر المصالح على مستويات مختلفة من التمثيل السياسي والفاعلية على أساس الثقة والقيم المشتركة مع الشعب المصري، وذلك فقاً لوزير الدفاع التركي خلوصي آكار في مايو 2021، بدت الاستجابة المصرية أكثر اقتراباً من تجاوز المرحلة السابقة وتداعياتها عبر مشاركة القوات المسلحة المصرية في إغاثة متضرري الزلزال وما يحمله من دلالات على تشارك النظر في المصالح الأمنية والدفاعية.

وبشكل عام، بدت الأطر الرسمية في مدينة أضنة شاهدة على ملامح التقارب الرسمي بين البلدين. حيث اتخذت نمطين، كان الأول في اللقاءات الرسمية بين وزيري الخارجية، وفيه تم التعبير عن القابلية للمضي في تطوير العلاقات الثنائية، وتُوضح المفردات المستخدمة عن فرصة رفع سقف العلاقات الثنائية، والثاني، النمط المؤسسي للمساعدات والتي شاركت فيها شاحنات عسكرية وشركات مدنية.

ويمكن قراءة زيارة وزير الخارجية ضمن مشوار التساند السياسي على مدى العامين الماضيين. فقد بدى لقاء الرئيسين في الدوحة في نوفمبر 2022 الماضي لافتاً وفي فتح آفاق الاتصال السياسي، وبجانب الحديث عن ترفيع التمثيل الديبلوماسي في ثنايا الانتخابات التركية، جاءت زيارة "سامح شكري" ضمن سياقات التحضير للعلاقات الثنائية، ويصعب تفسير أو تناول الاستجابة الإنسانية

كحدثٍ طارئ في علاقات البلدين، فالتفاعل الذي يبدو تلقائياً، كان مَكملاً لتغير متتابع من حالة التوتر الزائف للوضع التقليدي في علاقات البلدين بأبعاده الاجتماعية والإقليمية.

ومن وجهة تجانس السياسة الخارجية في النطاق الحيوي، يمكن النظر لزيارة الرئيس المصري لكل من أذربيجان وأرمينيا في يناير الماضي تعبيراً عن الرغبة في احترام النطاق الحيوي لتركيا والدخول المتوازن لمنطقة القوقاز، كما أنه في ظل تلاقي تركيا ومصر على إعادة النظر في وضع سوريا وتسوية مشكلاتها السياسية والأمنية، بدت التغيرات الإقليمية واحدة من عوامل انفتاح العلاقات المصرية . التركية، فقد ساعد التقارب على مستوى المشرق العربي في دعم الاتصالات العربية مع تركيا. كما يساهم فتح النقاش حول معالجة الوضع الأمني في سوريا في تجنيب الجدل حول التدخل الدولي والمضي نحو وضع صيغة لوقف الحرب الأهلية وتعدد التدخل الروسي والغربي، ما يوفر أرضية للتفاهم حول تسوية مشكلات الشمال السوري وتقديم أطروحات متقاربة للمسألة السورية.

ومنذ نهايات العام الماضي أبدت تركيا رغبتها في مراجعة العلاقة مع سوريا من خلال "اتصالات ثلاثية" تشمل روسيا، وذلك عبر ثلاث خطوات، توحيد المنظمات الاستخبارية، ثم اجتماع وزراء والخارجية لتنتهي باجتماع قادة الدول الثلاث. تقوم الأفكار التركية على مكافحة الإرهاب، ضمان عودة اللاجئين ودفع مسار الحل السياسي. تتعلق النقطة الأكثر أهمية بتهدئة الاختلاف مع الدول العربية على تكييف النفوذ التركي في شمال سوريا تدخلاً خارجياً، وهنا، يساهم المنظور التركي تجاه سوريا في تمهيد الطريق أمام مراجعة العلاقات مع المنطقة العربية.

وفي أثناء التداعيات الفورية لزلزال الجنوب التركي، تكشف التصرفات التلقائية عبر مداخلات بعض المصريين لدى وسائل إعلام مصرية خاصة عن نمط من القابلية للاستجابة في مساحات مشتركة يمكن بناءها. يساعد مثل هذه المشاركات على إماطة اللثام عن المساحات الاحتمالية لخدمة الدولة. فقد شكل منظور التضامن الإنساني خلفية حراك المصريين تجاه إغاثة اللهفان مع بداية الكارثة، وتشير بداية الأيام الأولى لنوع من المبادرة الذاتية في التحرك نحو الجنوب التركي واتساع النشاط في المدن الرئيسية للتحضير لجمع مواد الغوث. ويمكن ملاحظة أمرين رئيسيين، تمثل الأول في التركيز على القيام بعمل ما دون الاهتمام بالصورة الإعلامية، أما الثاني، فكان في وضوح مظاهر الاندماج الاجتماعي والقبول السياسي، فقد كشفت الأزمة عن أرضية مشتركة داخل المجتمع التركي وفي الوطن، حيث ظهر ما يمكن تسميته بظهور الروح المشتركة وقت الأزمات.

وبشكل عام، يتوقف تقدم العمل الأهلي للمصريين في تركيا على عاملين، يكمن الأول في حياد أداء الخدمات واحترام العلاقات الثنائية بين البلدين بعيداً عن التداعيات الكارثية لأزمات الاخوان المسلمين، أما الثاني، فيتعلق بالقدرة على تكوين صورة ذهنية إيجابية عن مصر لدى المجتمع السياسي التركي ومتوافقة مع الوعي الشعبي العام للصورة التاريخية عن مصر.

وبالنظر للتطورات الراهنة، يوضح السياق السابق بأن الاتصالات المصرية مع تركيا خلال محنة الزلزال جاءت ضمن إطار اقتراب البلدين من المصالح الثنائية، وكانت هذه الأزمة الطارئة مُحفزاً لتنشيط السياسة الخارجية والبحث عن الفرص المحتملة وتفكيك القيود المرتبطة بها. ولهذا، يمكن القول، أن توتر السنوات الماضية لم يؤثر على جوهر المصالح الاستراتيجية، فقد حافظ الطرفان على المستوى اللائق للعلاقات السياسية ومنع الوصول لمرحلة القطيعة، بحيث ظلت الأبواب مفتوحة أمام احتمالية التغير والتكيف مع التغيرات الدولية أو الإقليمية. وفي هذا السياق، وَفرت الأنشطة الديبلوماسية والسياسية فرصة للتلاقي بين الجانبين، وفي الفترة الأخيرة، يرسم حياد التغطية الإعلامية في مصر للشؤون التركية صورة تعكس التقدم في العلاقات الثنائية والشبكات الاجتماعية ومجتمعات الأعمال والاستثمار، بحيث تبدو العلاقات التركية . المصرية على طريق استكمال مستويات التمثيل السياسي والمصالح المشتركة والمساهمة في تكوين الكتلة الإقليمية.■

خيري عمر: أكاديمي من مصر، أستاذ مشارك دكتور في العلوم السياسية بجامعة صقاريا في تركيا.